المشاركة المواطِنة كآلية لتحقيق التنمية المحلية

-دراسة حالة المغرب-

Citizen Participation as a Mechanism to Achieve the Local Development: Morocco as a Case Study

طالب الدكتوراه/ جلال قصار الليل[1,3,4]، الدكتور/ مبروك ساحلي[2]

[1]**جامعة عنابة، (الجزائر)**

[2]**جامعة أم البواقي، (الجزائر)**

[3]**مخبر الدراسات القانونية المغاربية، جامعة عنابة**

[4]**المؤلف المراسل:** djallel.ghassarellil@univ-annaba.org

تاريخ الاستلام: 2021/02/23 تاريخ القبول للنشر: 2021/08/04 تاريخ النشر: 2021/09/28

❖❖❖❖❖❖❖

مراجعة المقال: اللغة العربية: أ. د./ حمزة حمادة (جامعة الوادي) اللغة الإنجليزية: د./ عناد أحمد (جامعة الوادي)

ملخّص:

تسعى الدراسة إلى التعريف بمفهوم المشاركة المواطِنة كمقاربة جديدة متكاملة تقوم على إعادة توزيع الأدوار وتشكيل العلاقات بين الفواعل والشركاء الأساسيين في عملية التنمية المحلية، عرضت الدراسة الجهود الحكومية المغربية لتجسيد المقاربة الجديدة على المستوى القانوني والتنظيمي لمواجهة تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوصلت إلى أن هناك معوقات تتعلق بالبيئة السياسية الإدارية والقانونية التي تواجه تجسيد المقاربة، كما طرحت الدراسة مجموعة من الآليات لتفعيلها وانتهت بتوصيات كوضع ميثاق محلي للعمل الجمعوي لتنظيم العلاقة مع باقي الفواعل والتنصيص القانوني على إجراء المبادأة الشعبية، رفع الوعي بالشأن المحلي لدى المواطن وإدماج موضوع الديمقراطية التشاركية في المناهج الدراسية.

الكلمات المفتاحية: المشاركة المواطِنة؛ التنمية المحلية؛ المواطن؛ المجتمع المدني؛ التشاور؛ الحوار.

Abstract:

The present study seeks to introduce the concept of citizen participation as a new integrated approach based on redistributing roles and forming relationships between actors and main partners in the local development process. This study presented the Moroccan governmental efforts to incorporate the new approach at the legal and organizational level to face economic and social development challenges.

The study has found that there are obstacles related to the political, administrative and legal environment that are facing the incorporation of the

approach, thus it proposed a set of mechanisms to activate them. The study ended with recommendations, such as developing a local charter for associative action in order to organize the relationship with other actors, providing legal legislation to conduct the popular initiative, raising awareness about local concern among citizens, and incorporating the subject of participatory democracy in study programs.

***Keywords**: Citizen; citizen participation; civil society; consultation; dialogue; local development.*

مقدّمة:

شهد السياق الاجتماعي والسياسي المغربي مجموعة من التحولات والتغيرات العميقة منذ اندلاع ثورات الربيع العربي وما أعقبها من ارتدادات على المستوى السياسي بمنطقة المغرب العربي، ناهيك عن الحركة الاحتجاجية الموسعة التي شهدها المغرب سنة 2011 والتي أسفرت عن ميلاد حركة 20 فيفري كفاعل مدني مخاصم للفاعل السياسي المتمثل في الأحزاب السياسية والمجالس المنتخبة نتيجة قصوره في تأطير واحتواء مطالب المحتجين، وهذا ما جعل الدولة مطالبة بالتخلي عن المقاربة الكلاسيكية في سياسات التنمية وتبني مقاربة جديدة تتأسس على لا مركزية اتخاذ القرارات، وصياغة السياسات العامة لردم الهوة بين السلطة والمحكومين لجبر الثقة والمشروعية من خلال إنخراط المغرب في مسيرة توطيد وتقوية مؤسسات دولة حديثة مرتكزاتها الحكامة الجيدة، وإرساء دعائم مجتمع متضامن في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة عبر اعتماد نظام الجهوية المتقدمة في تسيير وإدارة البلديات والأقاليم ممّا يتيح تفعيل صيغة المشاركة المواطنة من أجل تحقيق التنمية على المستوى المحلي،حيث تعدّ المشاركة إحدى المؤشرات الرئيسية لإرساء قيم المواطنة.

المشكلة البحثية: تأسيسا على ما سبق يتبلور السؤال المركزي التالي:

ما مدى مساهمة المشاركة المواطنة في تحقيق التنمية المحلية؟ وماهي الاليات القانونية والمؤسساتية المعتمدة من طرف المملكة المغربية لإرساء مقاربة المشاركة المواطنة في تسيير الشأن المحلي؟

أهمية الدراسة:

يعدّ موضوع الديمقراطية التشاركية من أهم المحاور الرئيسية التي يتمّ التعرض إليها في مجال اهتمام العلوم الاجتماعية رغم حداثة ظهورها، بحيث توجد في الدول الغربية العديد من البرامج البحثية ومراكز الدراسات المتخصّصة التي توجه اهتمامها لدراسة مقاربة حكامة التنمية في التسيير المحلي لما لها من دور هام في تأطير المسؤولين والمشرفين والمتدخلين في عملية التنمية المحلية، بغية الرفع من نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين.

كما تبرز الأهمية العملية للدراسة من أن الدولة المعاصرة متعددة الأبعاد والمجالات والاختصاصات هذا الحضور القوي مكنها من مراقبة الفضاء السياسي والاجتماعي والاقتصادي مراقبة

لصيقة مما ضخم من مسؤوليتها وأثقل أعباءها، من هنا تزايد الاهتمام الدولي بتشجيع ديمقراطية محلية تقوم على إشراك المواطنين والنسيج الجمعوي في قيادة المسيرة التنموية جنبا إلى جنب مع الدولة تجاوبا مع مطالبات جماهيرية بالتغيير والتنمية.

أهداف الدراسة:

- التعرف على مفهوم المشاركة المواطنة ومعرفة حدود مساهمتها في التنمية لكونها مدخلا أساسيا لتفعيل هذه الأخيرة، باعتبارها فعلا تشاركيا بامتياز.

- الإلمام بالبيئة القانونية المؤطرة للمشاركة المواطنة من خلال الميثاق الجماعي ودستور 2011 وتحديد آليات تمكين المواطنين وجمعيات المجتمع المدني من ممارسة حقوقهم في مجال تقديم العرائض والملتمسات التشريعية في المغرب.

- الكشف عن العوائق والأعطاب التي تعتري تجربة المشاركة المواطنة في المغرب وسبل تفعيلها.

مناهج ومقاربات الدراسة:

تم توظيف المنهج الوصفي التحليلي في الإطار النظري للدراسة، لعرض مفهوم وخصاص متغيرات الدراسة المتمثلة في التنمية المحلية والمشاركة المواطنة، كما تمّ استخدام منهج دراسة الحالة من أجل القيام بدراسة متعمقة للتجربة المغربية في مجال الديمقراطية التشاركية المشاركة المواطنة، والمقترب القانوني لرصد النصوص الدستورية والقانونية في المغرب التي تؤكّد على المشاركة المواطنة.

المبحث الأول:
الإطار النظري للدراسة

أصبحت الإدارة المحلية في عالمنا المعاصر نظام متطور وفعال في تحقيق التنمية بشكل عادل بين كل أقاليم الدولة ووحداتها الإدارية المختلفة، بفضل التحول من النموذج التقليدي التي تلعب فيه السلطات المحلية الدور الأبرز في عملية التنمية إلى النموذج الأحدث المتمثل في المشاركة المواطنة أين تتشارك فيه كل الفواعل والأدوار مع الفعاليات غير الرسمية كالمجتمع المدني المحلي والمواطن لتحقيق تنمية منصفة ومستدامة.

وسوف يتناول المبحث الأول الإطار النظري لكل من المشاركة المواطنة والتنمية المحلية:

المطلب الأول: المشاركة المواطِنة (المفهوم، الأهمية، الأشكال)

تعدّ المشاركة المواطنة من أهم المفاهيم التي أصبحت أكثر تداولا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، تتبناه النخبة السياسية والأكاديمية في إدارة شؤون المجتمع بإتجاه تطويري تنموي، وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم وأهمية وأشكال المشاركة المواطِنة.

الفرع الأول: مفهوم المشاركة المواطنة

مصطلح يدمج بين المشاركة كمبدأ عام لا يرتبط بمناسبة معينة وجهد عملي ونفسي وفعل مواطن متفاعل مع الآخر بغض النظر عن مرجعيته الحزبية أو الإيديولوجية. (فيديريش ايبرت، 2017،

صفحة 16)، وبين المواطنة كجوهر للديمقراطية التشاركية من خلال الحق في التنمية (المكي وبلخير، المواطنة الجماعات المحلية، 1-2/ديسمبر 2015، صفحة 3)، فمن حق كل مواطن أن يمارس دورا معينا في تحديد ووضع أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أساس العمل التطوعي وفي مراقبة وتقييم البرامج التنموية محل الإنجاز. (موهوب، التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالمشاركة السياسية، 2010، صفحة 98).

ويمكن تعريف المشاركة المواطنة بأنها تجسيد للعلاقة بين الفرد ووطنه من حيث النضال والهوية المتجذرة والروح التشاركية من خلال مجموعة من الآليات التي تمكن من إشراك المواطنين وجمعيات المجتمع المدني في تسيير الشأن العام، الأمر الذي يتيح لهم من جهة التمتع بحق المشاركة الفاعلة والواعية، ومن جهة ثانية التأثير في عملية صنع القرار من أجل إضفاء الفعالية والنجاعة في عمليات التنمية وفق نسق تشاركي يوفر شبكة أمان تحمي الفئات المهمشة. (اللجنة الإستشارية الجهوية، 2013، صفحة 21).

الفرع الثاني: أهمية المشاركة المواطنة

1-المشاركة المباشرة للمواطنين:

أثبت التجارب العالمية أن تكفل السلطات المحلية بتلبية مطالب وحاجيات المواطنين والمواطنات مرتبط بقدرة هؤلاء على اسماع صوتهم من خلال تمكنهم من إبداء الرأي والتداول بالشؤون العامة بما يخدم المصلحة العامة للإقليم.

ومن مزايا مشاركة المواطنين في التدبير المحلي ما يلي:

-قدرة أكبر على تأكيد الذات وممارسة حرية التعبير والتواصل فضلا عن معرفة القانون وخلق تضامن محلي.

-يساعد المسؤولين على اتخاد أحسن القرارات لدى القيام بالتشخيصات وتحديد السياسات.

-تملك أقوى للمشاريع بسبب شعور المواطن بالمسؤولية مما يجعله اكثر حرص على تطبيق وتتبع تلك المشاريع.

2-مشاركة الجمعيات المحلية:

إن معرفة الجمعيات بالبيئة المحلية التي تعمل فيها زيادة على مرونة هياكلها و طرق عملها يجعل النسيج الجمعوي صلة وصل هامة مع الفاعلين المؤسساتيين في مجال التنمية المحلية وذلك إنطلاقا من:

-قوتها الإقتراحية و القدرة على مساءلة السلطات العمومية والهيئات المنتخبة حول المشاكل والقضايا الأساسية التي تؤثر على حياة المواطنين.

-توعية وتحسيس المواطنين والمواطنات بضرورة المشاركة في الحياة العامة المحلية خصوصا الفئات الأكثر هشاشة منهم.

-المشاركة في التنمية من خلال امتلاكها القدرة على استثمار الطاقات المحلية والخبرات في خدمة مشاريع التنمية المحلية أو إنجاز مشاريع في إطار تعاقدي متعدد الأطراف. (اللجنة الإستشارية الجهوية، 2013، الصفحات 22-23)

الفرع الثالث: أشكال المشاركة المواطنة

1-لجنة التحكيم للمواطنين (jury de citoyens):

هي هيئة من المحلفين يتم انتقاء أعضاءها بطريقة عشوائية تتكون ما بين 12 و 24 مواطنا تعتمد أسلوب عمل يمكن المواطنين من الإدلاء برأيهم في مسألة معينة والمشاركة في صنع القرار السياسي ويتم دعوة الخبراء كشهود وبعد إنتهاء اللجنة من المداولات تصدر توصيات من خلال تقارير إلى السلطات المحلية مع إلزامية الرد على التقرير إما بالتنفيذ أو توضيح سبب رفضه وتهدف هذه الآلية إلى إضفاء النهج الديمقراطي في إتخاد القرارات، إبتكرت هذه الطريقة في الولايات المتحدة لكنها أكثر إنتشارا في بريطانيا.

2-مؤتمر الإجماع (conférence de consensus):

تتمثل هذه الآلية في لجنة تحقيق تتضمن ما بين 10 و30 مواطنا المهام الموكلة إليهم تتمحور حول تقييم ومناقشة مشكلة معينة مع خبراء متخصصين من خلال التعبير عن مخاوفهم وإستفساراتهم وبعد تلقي الردود من الخبراء ومناقشتها يتم إصدار تقرير جماعي يتضمن توقعات واقتراحات موجهة لسلطة إتخاد القرار والجمهور العام بهدف توسيع دائرة المناقشة وإتخاد قرارات تحظى بالإجماع تم تطبيقها أول مرة في الولايات المتحدة الأميركية في المجال التكنولوجي ويمكن تعميمها في تسيير الشأن المحلي. (nikkin & Elliott, 2016, pp. 63-69)

3-جلسات الاستماع العامة (audition publique):

تعتمد من طرف المجلس المحلي أو المجلس الإقليمية أو لجنة التخطيط،سواء أثناء الإجتماعات العادية أو بمناسبة موعد محدد،تم العمل بها في منطقة مونتريال الكندية من خلال تأسيس هيئة مستقلة للاستشارات العامة بمونتريال لمراقبة المشاريع الكبرى حيث يتولى عملية الاستشارة العامة عن طريق تنظيم جلسات الإجتماع العمومي وتقديم توصيات حول مشاريع التنمية المقترحة.

4-المنتدى العام (froum public):

فضاء مخصص للنقاش العام والممارسة الحرة للحق في حرية التعبير والإجتماع ويمكن الحديث عن منتدى عام محدود في حالة فتح الجماعات المحلية بعض إجتماعاتها الرسمية للمواطنين للحصول على آرائهم وملاحظاتهم فالمنتدى إطار للحوار العام في السياق التشاركي. (pnud, 2010, pp. 29-30)

5-الأبواب المفتوحة:

تتيح اللقاء بين المنتخبين والمواطنين وموظفي الإدارة المحلية لمناقشة برامج ومشاريع التنمية المحلية وحصيلة نشاطات الجماعات المحلية وتقدم العروض المادية أو الرقمية المتعلقة بتقدم العمليات، فهذه اللقاءات التشاركية تسمح للوحدات المحلية بتحديد إهتمامات وأولويات المواطنين التنموية

ونجاحها يتطلب الإعلام المسبق للمواطنين بموعد ومكان اللقاء عبر الإعلام المحلي وإستخدام الكراسات والمطويات ونشر الوثائق عبرالتقنيات الرقمية، تكوين موظفي الإدارة المحلية للإجابة عن الأسئلة المتصلة بواقع وآفاق مشاريع التنمية الحالية والمستقبلية في البلدية هدفها الحصول على شهادات عامة أو على تعليقات خاصة.

6-تقارير التفويض:

يتضمن محتوى هذه الإجتماعات تقديم المسؤولين المنتخبين تقارير عن أعمالهم والجمعيات بالمقابل تخضع تقارير المنتخبين وإلتزاماتهم التي تم التعهد بها أثناء الحملة الإنتخابية إلى التقييم والمساءلة من قبل الفواعل المحلية الحاضرة ويعتبر هذا النوع من الإجتماعات فرصة للمسؤولين المحليين لإستشراف آراء المجتمع المحلي حيال القرارات المتخذة والخطط المستقبلية، يمكن تقديم تقارير التفويض في البلديات

الإجتماعات بصفة دورية عام وكل ستة أشهر، حيث ينظم رئيس بلدية باريس في فرنسا كل عام هذا النوع من الإجتماعات في كل منطقة من المناطق العشرين للبلدية. (association internationale des maires francophones, 2O11, pp. 3-4)

المطلب الثاني: التنمية المحلية

لقد تغيرت مفاهيم التنمية المحلية من المنظورالتقليدي الذي كان يعتبر الإدارة المحلية بمثابة الفاعل الرئيسي والوحيد في عملية التنمية على المستوى المحلي، إلى منطق جديد قوامه مشاركة مختلف الأطراف الفاعلة على مستوى الإقليم في إطار مقاربة تشاركية تجمع: القطاع الخاص المحلي، المجتمع المدني المحلي والمواطن المحلي إلى جانب الوحدات المحلية الأخرى. (ناجي، 2009، الصفحات 97-120)

تقوم التنمية المحلية أساسا على تحقيق التغيرات البنائية والوظيفية في المجتمعات المحلية مع ضرورة الإسراع بالوصول على النتائج المادية الملموسة للمجتمع من خلال البدء بالمشروعات ذات العائد السريع وذلك لكسب ثقة المجتمع وإشعارهم بفائدة التعاون مع الجهود الحكومية والمشاركة فيها. (طري، 2016، صفحة 43)

الفرع الأول: تعريف التنمية المحلية

تعرف هيئة الأمم المتحدة عام 1956 على أنها العملية التي بواسطتها تتوحد جهود الأهالي مع جهود السلطات الحكومية من أجل تحسين الظروف الاقتصادية والثقافية للمجتمعات المحلية، وتكامل هذه المجتمعات في حياة الأمة وجعلها قادرة على المساهمة في التقدم القومي. (رجب، 1990، صفحة 16)

يعرف محي الدين صابر التنمية المحلية بأنها: "مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي الاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الإجتماعية والإقتصادية وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية وذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا".

كما عرف مؤتمر كامبردج للتنمية المحلية" بأنها حركة مهمة لرفع مستوى الحياة في المجتمع المحلي ككل بمشاركة نشطة من جانب المجتمع المحلي، وتضم تنمية المجتمع المحلي كل أشكال تحسين مستوى الحياة في المجتمع ما تضم كل أنواع الأنشطة التنموية في المنطقة سواء تلك التي تقوم بها الحكومة أو الهيئات غير الحكومية، فالتنمية المحلية هي عبارة عن عملية تعاون وتكامل بين المجهودات الحكومية والمجهودات الشعبية لتحسين مستوى الخدمات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية المقدمة لأفراد المجتمع المحلي في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية وفق منظومة شاملة ومتكاملة. (طري، 2016، صفحة 45)

الفرع الثاني: ركائز التنمية المحلية

تقوم التنمية المحلية على مجموعة من الركائز تتمثل فيما يلي:

-تعزيز المشاركة الشعبية عبر إشراك أفراد المجتمع المحلي في التفكير والعمل على وضع وتنفيذ البرامج التي تهدف إلى النهوض بهم من خلال إثارة الوعي لديهم وتدريبهم على إستعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج.

- الإستغلال الأمثل للموارد المالية والبشرية للمجتمع مما يؤدي إلى خلق منافع وثروات.

-التكامل بين مشروعات الخدمات داخل المجتمع .

الفرع الثالث: أهداف التنمية المحلية

تهدف التنمية المحلية إلى وضع الخطط المناسبة وفق أولويات محددة لتنمية المجتمع المحلي والارتقاء بمستوى الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الموجودة فيه، إلى جانب تنمية طاقات الأفراد وتهيئة الطاقات الموجودة لديهم لاستغلال موارد بيئتهم وتنظيم علاقاتهم بعضهم ببعض، بهدف المشاركة الفعالة في عمليات التنمية، أي تنمية طاقات الأفراد وتهيئة الطاقات الموجودة لديهم لاستغلال موارد بيئتهم وتنظيم علاقاتهم بعضهم ببعض بهدف المشاركة الفعالة في عمليات التنمية. (ناجي، نحو تفعيل دور الإدارة المحلية (الحكم المحلي) الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة، 2008، صفحة 3)

الفرع الرابـع: أهم الفاعلين في التنمية المحلية (الحسن، 2013، صفحة 116):

-المجالس المحلية المنتخبة: وهي مجالس تمثيلية لا مركزية منتخبة من طرف السكان المحليون بفعل صلاحياتها والاختصاصات والسلطات المخولة لها كفاعل أساسي قي التنمية إلا أن عدة عوامل موضوعية وذاتية تعيق هذه المهمة.

-الإدارات العمومية المحلية: وهي عبارة عن مجموع الإدارات اللامركزية داخل مجال جغرافي معين إدارية اجتماعية مثل مديرية البيئة ومديرية السياحة ومديرية النقل التابعة للوزارة الحكومية.

-مؤسسات المجتمع المدني: وهو عبارة عن منظمات تطوعية تحشد السكان المحليين وتمكنهم من القيام بعدة أنشطة مختلفة في ميادين عدة إجتماعية، ثقافية، إقتصادية، رياضية... إلخ وتتميز بطابعها الديمقراطي وبحرية الإنضمام إليها وبكونها مؤسسات غير ربحية.

-وسائل الإعلام المحلية الجوارية: سواء أكانت قنوات محلية تليفزيونية وفضائية أوإذاعات وصحف محلية.

-السكان المحليون: يعتبر السكان أو المواطنون هم أساس كل عملية تنمية وهدفها إلا أن دور السكان لايستقيم بدون تأطير أو تنظيم لهذا تشكل التنظيمات التطوعية من جمعيات وتعاونيات إطارا من خلاله يمكن للسكان المحليين لعب دور فاعل في العملية التنموية.

-القطاع الخاص والمالي: من بين الفاعلين الأساسيين في مجال التنمية المحلية إلا أن طبيعته -الربح الفردي- لا تمكنه من تحقيق المصالح الجماعية والعمومية ولكن مساهمته في التنمية المحلية تنتج عن تشغيل عدد مهم من اليد العاملة مما يرفع القدرة الشرائية محليا كما أن الخدمات الأفقية والعمودية التي يتطلبها السير العادي لمقاولة ما يرفع الطلب ويساهم في تنشيط السوق المحلية.

المبحث الثاني:

المشاركة المواطنة ودورها في تحقيق التنمية المحلية في المغرب

تعاني بعض الجماعات الإقليمية في عدة دول نـامية من عدم قدرة بعض الوحدات المحلية على استغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة لها وعجزها عن مواكبة التطورات الخارجية والداخلية المتسارعة والاستجابة لتنامي الوعي السياسي لدى المواطنين، وعليه سارعت العديد من هذه الدول ومن بينها المملكة المغربية إلى تبني مقاربة المشاركة المواطنة وتوفير البيئة المناسبة لتجسيدها لتعزيز صنع السياسات التنموية المحلية الفعالة.

المطلب الأول: المكانة الدستورية والقانونية للمشاركة المواطنة في المغرب

شهد المغرب تقدما مهما في مسـار الإصـلاح الدستوري والقانوني، أثمر ترسانة تشريعية وتنظيمية أفضت إلى تعدد في الفاعلين والهيئات الذين يتدخلون في مختلف المستويات المحلية من أجل الوصول إلى تنمية شامة ومستدامة.

الفرع الأول: الدستور المغربي

جاء الدستور المغربي الجديد سنة 2011 ليعطي للفعل التشاركي بعده القانوني الرسمي من خلال التنصيص المباشر على مسؤولية السلطات العمومية والمجالس المنتخبة في إفراد حيز للمساهمة المواطنة في عملية صنع القرار المحلي (حداد، 2015، صفحة 147) حيث يعد أول نص دستوري في تاريخ المغرب كرس الديمقراطية التشاركية كإحدى الأسس التي يقوم عليها النظام الدستوري المغربي وتجلت أولى إرهاصات هذه الفكرة التشاركية من خلال:

-إقرار هيئات للتشاور والحوار من أجل إشراك الفاعلين الاجتماعين على اختلاف مشاربهم في إعداد السياسات العامة المحلية و تنفيذها وتقويمها.

-إقرار المساهمة الممكنة للمواطنين في تقديم اقتراحات في مجال التشريع.

-دسترة تقنية عرائض المواطنين الموجهة إلى السلطات العمومية.

-تمكين السلطات العمومية بوضع وتفعيل سياسات موجهة إلى الأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة. (طارق، 2016، صفحة 11)

الفرع الثاني: الميثاق الجماعي (القانون 08-17) الصادر سنة 2009

شكل الميثاق الجماعي قفزة نوعية في إطار التوجه المغربي نحو ترسيخ سياسة القرب وثقافة المشاركة بكل تجلياتها والرغبة في الإنتقال من تسيير إداري أحادي الجانب مقتصرعلى قطاعات محددة إلى تسيير تنموي تشاركي قائم على تعدد المتدخلين في الشأن المحلي (المديرية العامة للجماعات المحلية، 2009، صفحة 23) حيث تضمن الميثاق ما يلي:

اعتماد التخطيط الاستراتيجي كأداة فعالة للنهوض بالتنميةالمحلية عبر اعتماد مخطط بلدي للتنمية لمدة ستة سنوات ويتم إعداده وفق منهجية تشاركية تدمج مقاربة النوع ويتم تحيينه كل ثلاث سنوات.

-تشجيع إحداث التعاونيات السكنية وجمعيات الأحياء والعمل على تعبئة المواطن لتنمية الوعي الجمعوي وتنظيم مشاركته في الحياة المحلية والحفاظ على البيئة.

-تنمية المشاركة والشراكة مع الجمعيات القروية وكل المنظمات العاملة في حقل التنمية المحلية.

-إشراك فعاليات وشخصيات المجتمع المدني في القرار المحلي من خلال إنشاء لجنة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع الإجتماعي. (المديرية العامة للجماعات المحلية، 2009، الصفحات 22-26)

المطلب الثاني: الآليات التشاركية المعتمدة في مجال التنمية المحلية بالمغرب

أفرزت الجهود الحكومية المغربية مجموعة من الآليات التشاركية كالملتمسات والعرائض والهيئات التشاورية إضافة إلى البعد التشاركي لمضمون المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وإنشاء بوابة حكومية للحكامة الإلكترونية.

الفرع الاول: الملتمسات في مجال التشريع

هو حق يخول للمواطنين والمواطنات المساهمة في المبادرة التشريعية عبر تقديم اقتراحات تخص قضايا التنمية المحلية والجهوية من خلال تشكيل لجنة لتقديم الملتمس متكونة من تسعة أعضاء يختارهم أصحاب المبادرة من بينهم شريطة أن ينتسبوا إلى ثلث جهات المغرب على الأقل ويشترط في الملتمس أن يكون الهدف منه تحقيق مصلحة عامة ومرفق بلائحة دعم تتضمن على الأقل 25000 توقيع.

يتولى وكيل لجنة الملتمس إجراءات تقديم الملتمس إلى مجلس المستشارين (الغرفة الثانية في البرلمان المغربي) وفي حالة الموافقة على الملتمس توزع نسخة منه على أعضاء المجلس ويحال على اللجنة البرلمانية المختصة لدراسته ومناقشته مما يتيح المجال أمام أي عضو من اللجنة المعنية تبنيه واعتماده كمقترح قانون أما في حالة عدم قبول الملتمس يتعين على رئيس مجلس المستشارين إبلاغ وكيل لجنة تقديم الملتمس بقرار الرفض في الآجال القانونية المحددة مع تعليل أسباب عدم القبول. (الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، دليل المشاركة المواطنة: حق الملتمسات في مجال التشريع)

الفرع الثاني: العرائض الموجهة للمجالس المحلية

العريضة هو كل طلب مكتوب يتضمن مطالب أو إقتراحات في مجال التنمية المحلية يوجهها مواطنين والجمعيات إلى المجلس المنتخب (البلديات، الأقاليم) مرفقة بلائحة دعم بـ 3000 توقيع، وفي حال قبولها تدرج في جدول أعمال المجلس ثم تحال إلى اللجنة المختصة لدراستها قبل عرضها على أعضاء المجلس للتداول فيها ويشترط في تقديم العريضة بالنسبة للمواطنين أن يكونوا مسجلون في القائمة الإنتخابية ومن قاطني الإقليم والبلدية المعنية أو يمارسون نشاطا اقتصاديا فيها ولهم مصلحة مشتركة في تقديمها أما بخصوص الجمعيات يجب أن يكون نشاطها مرتبطا بموضوع العريضة ولديها مقر على مستوى تراب المجلس المعني بالعريضة (السعدي، 2017، صفحة 52) وقد تم حصر 212 عريضة مقدمة إلى غاية سبتمبر 2019 منها 166 تم تقديمها من طرف جمعيات المجتمع المدني و 46 عريضة تم تقديمها من طرف المواطنين والمواطنات على مستوى 80 بلدية و9 مجالس إقليمية و8 مجالس جهوية. (المديرية العامة للجماعات المحلية، 2019، صفحة 15)

الفرع الثالث: هيئات الحوار والتشاور

1-الهيئات التشاورية لدى مجالس الجهات:

يوجد ثلاث هيئات تشاورية على مستوى الجهة هي:

-هيئة استشارية بشراكة مع المجتمع المدني تختص بدراسة القضايا الجهوية المتعلقة بمقاربة النوع الإجتماعي.

-هيئة استشارية تختص بدراسة القضايا المتعلقة باهتمامات الشباب.

-هيئة استشارية بشراكة مع المتعاملين الاقتصاديين تختص بدراسة القضايا الاقتصادية ذات الطابع الجهوي. (الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني،دليل المشاركة المواطنة: حق تقديم العرائض إلى مجالس الجماعات الترابية،صفحة 29)

2-هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع لدى المجالس المحلية:

هيئة استشارية يتم إنشاؤها بالشراكة بين المجتمع المدني والمجلس المحلي المنتخب تتألف من شخصيات تنتمي إلى فعاليات المجتمع المدني المحلي يتم اختيارهم وفق مقاربة تشاركية وتشاورية (نساء ذوي الاحتياجات الخاصة ،شباب، باحثون ،مقاولون، مسنون) باقتراح من رئيس المجلس الجماعي بعد التشاور مع الأطراف المعنية وتعقد الهيئة اجتماعين على الأقل في السنة وتختص الهيئة بدراسة القضايا المتعلقة بتفعيل مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع وتقوم بتجميع المعطيات اللازمة في هذا الشأن من أجل دراستها وإعداد توصيات وتقارير وملتمسات في مجال إعداد وتنفيذ وتقييم برامج المجلس المحلي بشأن إدماج مقاربة النوع الإجتماعي في ميدان التسيير والتنمية المحلية من خلال إيداعها لدى رئيس المجلس الجماعي. (المديرية العامة للجماعات المحلية بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2017، الصفحات 56-57)

كما يمكن للمجالس البلدية إحداث آليات تشاركية للحوار والتشاور لتسيير مساهمة المواطنين والجمعيات في إعداد برامج التنمية في إقليم البلدية وتتبعها وفق النظام الداخلي للمجلس البلدي. (السعدي، 2017، صفحة 296)

الفرع الرابع: البعد التشاركي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية

أعطت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي إنطلقت سنة 2005 زخما كبيرا للعمل الجمعوي مذكية دينامية قوية لتنمية بشرية متناغمة مع أهداف الألفية الإنمائية حيث ترتكز المبادرة على المبادئ التالية:

-المشاركة الواسعة من قبل الفاعلين المستهدفين.

-التخطيط الاستراتيجي المبني على المقاربة التشاركية في التشخيص والتخطيط للمشاريع التنموية.

-تفعيل ثقافة تنموية تشاركية على المستوى المحلي.

-الشراكة والتناغم عبر التنسيق والتكامل بين الأطراف المتدخلة في المجال المحلي.(الزرهوني، 2012، الصفحات 130-131)

ويستند تفعيل برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على أجهزة للحكامة على المستويات المحلية الإقليمية الجهوية وذلك لضمان تحقيق المشاركة في التخطيط التصاعدي. (بوركبة، 2016، صفحة 35)

الفرع الخامس: البوابة الوطنية للمشاركة المواطنة

نافدة الكترونية أنشأتها الحكومة المغربية لممارسة الحق الدستوري بشكل آمن وسهل ، الهدف منها تحقيق مشاركة فعالة للمواطنين والمواطنات وجمعيات المجتمع المدني في إعداد وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية من خلال:

-إبداء الرأي وتقديم المقترحات والتوصيات بخصوص مشاريع وبرامج وسياسات عمومية تهم المصلحة العامة.

-التقديم الإلكتروني للعرائض والملتمسات إلى السلطة المعنية عبر البوابة من أجل دراستها.

-الاطلاع على آخر المبادرات التي تمت معالجتها من طرف السلطة العمومية المعنية.

-الاطلاع على آخر النصوص القانونية والتنظيمية المؤطرة للديمقراطية التشاركية وكذا دلائل الاستعمال لتعزيز قدرات المجتمع المدني والمواطنين في مجال الحكامة التشاركية. (وزارة الداخلية المغربية، البوابة الوطنية للمشاركة المواطنة)

المطلب الثالث: نماذج عن المشاركة المواطنة في المغرب

سمحت الآليات التشاركية المستحدثة في المغرب بابتكار أشكال جديدة للتعاون والعمل الجماعي في مجال التنمية وقد تم تطبيقها بنجاح في بعض المناطق المغربية، بحيث احتل المواطن والمجتمع المدني مكانة الحليف للدولة لاستقامة المسار التنموي في هذه المناطق.

الفرع الأول: مشاركة المجتمع المدني في إعداد المخطط الجماعي للتنمية في مدينة صفرو

أقامت السلطات المحلية في مدينة صفرو ورشة لإعداد المخطط الجماعي سنة 2010 من أجل الوقوف على الحاجيات الحقيقية والملحة للمواطنين المعبر عنها من خلال ما ستعبر عنه جمعيات المجتمع المدني الحاضرة في الورشة التي تتوفر على الخبرة والتقنية اللازمة للمساهمة في إعداد التشخيص التشاركي في المدينة حيث سجل وجود مجموعة من الصعوبات والمشاكل التي تعترض التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمدينة (التلوث، غياب محطة متطورة لتصفية، مياه الشرب، غياب ملاعب لأحياء أزمة النقل والإزدحام بشوارع المدينة...)، كما خلص الحاضرون إلى مناقشة الرؤية المستقبلية لمدينة صفرو على ضوء نتائج عملية التشخيص من خلال تقديم مجموعة من الإقتراحات والتوصيات كبناء ملاعب جديدة للأحياء، و مركبات رياضية، إقامة حزام أخضر من الأشجار بمحيط المدينة، الخوصصة الجزئية لقطاع النظافة والتطهير، توفير محطة عصرية لتصفية ومعالجة الماء الصالح للشرب....الخ. (الزرهوني، 2012، الصفحات 207-211)

الفرع الثاني: مساهمة المجتمع المدني المحلي في تنمية القطاع السياحي بإقليم شفشاون

يعتبر قطاع السياحة في الإقليم نموذج للشراكة والتكامل بين المجتمع المدني والجماعات المحلية في عدة مشاريع سياحية بالإقليم خاصة في المجال القروي وتتمثل هذه المشاريع في التعاون الحاصل بين مديرية الغابات والمياه ومحاربة التصحر والمجتمع المدني المحلي للنهوض بالقطاع السياحي القروي من خلال تهيئة المنتزه الوطني لتلا سمطان والمنتزه الجهوي لبو هاشم، وجعلهم في خدمة النشاط السياحي كما عمل النسيج الجمعوي على الترويج للمواقع ذات الأهمية السياحية، بناء باحات الاستراحة ونقاط الإرشاد السياحي في المدينة والإسهام في التوعية والتحسيس بأهمية الحفاظ على الجانب البيئي في إطار الترويج للسياحة البيئية الذي يعد رأسمال المجتمع. (السعدي ج.، 2015، صفحة 179)

الفرع الثالث: اللجنة المحلية للمبادرة البشرية ببلدية بوذنيب (مكناس)

تأسست سنة 2013يضبطها قانون داخلي، تتألف من 15 عضوا موزعة بين أعضاء المجلس البلدي الجمعيات الفاعلة وتنظيمات المنتجين وممثلي المتعاملين الإقتصاديين، ممثلي الجماعات السلالية وممثلو المصالح غير ممركزة يتم تعيينهم عن طريق مشاورات واسعة بين الأطراف الفاعلة تتخذ اقتراحاتها طابعا تقريريا ملزما لرئيس المجلس البلدي ويعهد إلى اللجنة إعداد وتدبير وتقييم برنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وفق نهج تشاركي من خلال:

-تحديد الآليات التي تمكن فريق التشخيص من الوصول إلى الفئات الأكثر فقرا بالبلدية لمعرفة احتياجاتها الأساسية.

-اختيار المشاريع المقترحة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بعد توفير الإعتمادات المالية من قبل الشركاء.

-تتبع تنفيذ المشاريع المحددة مع إخبار كافة المتدخلين المحليين حول وضعية إنجازها بشكل منتظم.

-تنظيم تبادل الخبرات وجمع مقترحات وملاحظات الأطراف المتدخلة حول تنفيذ المشاريع والأولويات فيما يخص تقوية القدرات ورفعها إلى رئيس المجلس البلدي. (بنشريف، 2015، الصفحات 65-66)

قامت اللجنة بعقد عدة اجتماعات حضرها ممثلون عن المجلس البلدي والمجتمع المدني برمجت خلال هذه الاجتماعات عدة مشاريع في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية مثل دراسة وإحداث ملاعب ببعض أحياء البلدية ، إنشاء مشروع مركز متعدد التخصصات، بناء دار الطالبة وتم المصادقة عليها من قبل اللجنة بأغلبية الأصوات. (بنشريف، 2015، صفحة 126)

الفرع الرابع: اللجنة الإقليمية للمبادرة البشرية بإقليم وزان

جهاز تقريري تكوينه عملي محدد ومتوازن يضم منتخبين، مجتمع مدني، قطاع خاص، المصالح الغير ممركزة يعمل على إعداد مخطط التنمية البشرية متعدد السنوات على صعيد الإقليم وتتولى إعداد مخططات التواصل السنوية والمصادقة عليها حيث تعتبر عملية الحوار والتشاور عن قرب مع المواطنين والفاعلين المحليين عنصرا أساسا في مسار العمل التشاركي التي انتهجته المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وبدأ العمل في أولى الأنشطةالتواصلية في إقليم وزان سنة 2014 من خلال التوعية بمبادئ المشاركة والتقيد بها وإشراك المواطنين في تفعيل مبادرات التنمية البشرية وتقوية قدرات الفاعلين على المستويين الإقليمي والمحلي حيث تم إنجاز مجموعة من الأنشطة في مجال الديمقراطية التشاركية على مستوى إقليم وزان خلال الفترة(2014-2018) قدر عددها ب 47 نشاط موزعة بين ثلاثة محاور:

-محور تعزيز تمثيل الشباب والنساء والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة داخل هيئات الحكامة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية (32 نشاط).

-محور تقوية قدرات أعضاء فرق التشخيص التشاركي ولجان الأحياء. (9 أنشطة).

-محور دعم إندماج المرأة والشباب في المشاريع والأنشطة المدرة للدخل(6 أنشطة). (بوابة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في إقليم وزان)

الفرع الخامس: التحسيس والتوعية بموضوع الديمقراطية التشاركية لدى التلاميذ–إقليم أكادير-

نظمت جمعية التنمية المجتمعاتية الذكية ورشات تحسيسية لفائدة 141 تلميذ في ثلاثة ثانويات بإقليم أكادير إدواتنان(89 اناث و 52 ذكور) وبحضور حوالي 14 فردا من الأطقم الإدارية موزعين بين مديري المؤسسات المعنية والحراس العامون والأساتذة إضافة إلى ممثلين عن جمعيات أولياء التلاميذ وقد تمت برمجة هذه الورشات لمدة ثلاث ساعات من أجل محاولة الإحاطة بموضوع المشاركة المواطنة من الناحية النظرية والتطبيقية. (عليات، 2019، صفحة 5)

الفرع السادس: هيئة المساواة و تكافؤ الفرص و مقاربة النوع في إقليم زاكورة

تأسست سنة 2017 تتكون من فعاليات المجتمع المدني المحلي لإقليم زاكورة لديها برنامج سنوي تهتم بفئات الطفولة الشباب الأشخاص المسنين النساء الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة تقوم

بتشخيص الأوضاع والوقوف على أهم المشاكل من خلال الإحتكاك بالتجمعات الحضرية والقروية وقد استفادت الهيئة من تكوين في الحقوق والتشريعات الوطنية والدولية، تطوير قدرات أعضاء الهيئة في مجال الديمقراطية التشاركية(آليات الإنجاز والتتبع والتقييم) في إطار اتفاقية التعاون اللامركزي بين المجلس الإقليمي لزاكورة ومنتدى الفيدراليات الكندية وفي نفس السياق صادق المجلس في جانفي 2020على ثلاث آراء إستشارية تعبر عن الحاجيات الصحية والإجتماعية والإقتصادية بالإقليم تقدمت بها الهيئة وتتمثل هذه التوصيات فيما يلي:

-الإدماج الإقتصادي والإجتماعي لشباب الإقليم من خلال تشجيع ودعم ومواكبة المبادرات والمشاريع التي تخلق الثروة وفرص العمل وتنسيق الجهود بين النسيج المقاولاتي ومؤسسات التكوين المهني.

-تقديم خدمات خاصة للمسنين بإقليم زاكورة وتشجيع ودعم مبادرات المجتمع المدني التي تعني بأوضاع هذه الفئة في مختلف المجالات.

-التمكين الاقتصادي للنساء بالإقليم عن طريق إدراج قيم المساواة في جميع البرامج والخطط الجديدة للمجلس وقياس التقدم المحقق بعرض مؤشرات تتبع النوع الإجتماعي. (أدبورحيم، 2020)

المبحث الثالث:

معوقات وآليات تفعيل المشاركة المواطنة في المملكة المغربية

على الرغم من التقدم الذي أحرزه المغرب في إدماج المقاربة التشاركية في الفعل التنموي للنهوض بالمجتمعات المحلية إلا أن هناك العديد من العوائق التي تواجه تجسيدها على أرض الواقع، مما يستوجب إعادة النظر في الآليات المعتمدة في هذا المجال وتطويرها لتحقيق الأهداف المنشودة.

المطلب الأول: المعوقاتتعتري التجربة المغربية الفتية في مجال الديمقراطية التشاركية مجموعة من المعوقات السياسية والقانونية، السيوسيو-ثقافية،الإدارية، والتي تحول دون تفعيل مقاربة المشاركة المواطنة بالمملكة.

الفرع الأول: معوقات سياسية

-هشاشة الديمقراطية المحلية وعدم قدرتها على التخلص من هاجس التحكم والضبط وتغليب المقاربة الأمنية على حساب الهم التنموي وبقائها أسيرة السلطة المركزية التي يكون همها الأساسي الضبط الإجتماعي.

-توجس وتخوف الدولة والجماعات المحلية من تحول المجتمع المدني إلى رافعة وحليف لمطالب الحركات الإحتجاجية في ظل الآليات التشاركية للحوار والتشاور. (بنشريف، 2015، الصفحات 143-144)

الفرع الثاني: معوقات بيروقراطية

-وجود جيوب مقاومة للتغيير ومعرقلة للإصلاح على مستوى التنظيم الإداري المحلي، يعرقل تفعيل عمليات الإلتقائية (تلاقي مجموعة من الفاعلين والمصالح غير ممركزة حول مشروع معين) والقدرة على استيعاب الدور الجديد للمواطن. (فخور، 2015، صفحة 95)

-طغيان العلاقات المصلحية والإنتماءات السياسية بل حتى القرابات العائلية في العديد من المناطق مما يضعف الديمقراطية التشاركية أساليبا ومبادئ.

-السلوكيات البيروقراطية التي يمارسها بعض المسؤولين من تماطل وتأخير في تسيير طلبات الجمعيات لإقامة ورشات تحسيسية لتلاميذ المؤسسات التعليمية في مجال الديمقراطية التشاركية.

الفرع الثالث: معوقات سوسيو-ثقافية

-عزوف وقلة المشاركة الميدانية لفئة الشباب في تسيير الشأن المحلي(حضور متميز ونشيط وبفعالية في مواقع التواصل الإجتماعي).

-غياب وقلة برامج التربية على المواطنة والمشاركة المجتمعية عامة داخل المقررات الدراسية والمؤسسات التعليمية والجامعية. (بلدية سلا، شباب مدينة سلا بين الواقع والإنتظارات)

-ضعف المجتمع المدني في تأطير المواطنين و دفعهم نحو المشاركة بسبب تخبط العديد من الجمعيات في مشاكل تتعلق بسوء الحكامة وغياب الديمقراطية وكذا التبعية للدولة أو الأحزاب السياسية ممايجعل من المواطنين والجمعيات غير مؤهلين لممارسة آليات المشاركة المواطنة. (بويركل، 2019، الصفحات 139-140)

الفرع الرابع: معوقات قانونية

ضعف إقبال المواطنين على تقديم العرائض إلى المجالس المحلية المنتخبة بسبب الاكتفاء بالتنصيص القانوني على تضمين العريضة في طلب إدراج نقطة ضمن جدول الأعمال،دون إمكانية اقتراح القرار وتعرضه للتصويت أو إمكانية حضور أصحاب العريضة قصد مناقشتها ضمن أشغال اجتماع المجلس مما يجعل طلب العريضة إجراء شكلي لايحقق الغاية المنشودة.

-شرط القيد في القائمة الإنتخابية ضروري لأصحاب الملتمس ومدعميه وكذا لمقدمي العريضة والموقعين عليها مما يجعل المواطنين غير المسجلين غير معنيين بممارسة هذا الحق مما يتعارض مع مضمون ومبادئ الديمقراطية التشاركية.

-منح مكتب المجلس صلاحية واسعة في رفض أو قبول الملتمس مع عدم تخويل أصحاب المبادرة في أي إمكانية للطعن مما يفسح المجال أمام التعسف في رفض الملتمسات كما لا يمكن الطعن في قرار العريضة المقدمة إلى المجالس المحلية. (مجلس المستشارين، الصفحات 12-15)

-التنصيص القانوني على إلزامية تطابق مجال نشاط الجمعية مع موضوع العريضة التي تقدمها يمثل عائق امام المشاركة الجمعوية في عملية التنمية فأغلب الجمعيات الناشطة في هذا المجال تستهدف جميع الميادين. (بويركل، 2019، صفحة 133)

-غياب إستراتيجية لتكوين ومواكبة مختلف الفاعلين من أجل تمكينهم من فهم وتملك المكتسبات الدستورية والقانونية في مجال المشاركة المواطنة. (المجلس الإقتصادي و الإجتماعي و البيئي، 2019، صفحة 22)

المطلب الثاني: آليات التفعيل

إن تفعيل المشاركة المواطنة في المغرب يستوجب مجموعة من الإجراءات السياسية والقانونية والمؤسساتية كإقرار إمكانية اللجوء إلى الإستفتاء المحلي وإنشاء هيئة الوسيط وتنظيم المواطنين في خلايا ناشطة على مستوى التجمعات الحضرية والقروية إضافة الى تبني مشروع المستشار الإلكتروني لتشجيع مشاركة الشباب في الحياة المحلية.

الفرع الأول: الاستفتاء المحلي

يعرف بأنه إجراء يكفل للشعب حق التصويت المباشر على نص يعلن بموجبه قبوله أو رفضه بما يتوافق وبمشيئته،يتميز عن باقي آليات الاستشارة والمشاركة بكونه الأسلوب الوحيد الذي يمنح السكان سلطة اتخاد القرار في بعض الحالات طبقا للنظام القانوني السائد وهذا الإجراء يمكن أن ينعقد بناء على مبادرة من مواطني البلدية حال تجميع عدد معين من توقيعات المواطنين سواء بالنسبة لموضوع يراد تبنيه لحل مشكلة محلية وهذا يحمل تسمية المبادأة الشعبية التي تتوقف نتيجتها على النتيجة النهائية للتصويت الشعبي بموجب هذا الاستفتاء أوبالنسبة لموضوع مقرر مقدما بمعرفة المجلس البلدي وأعترض عدد من المواطنين خلال مدة محددة على نفاده وهذا يحمل تسمية الاعتراض الشعبي الذي يتوقف نتيجته على قبول أو رفض الشعب. (إسماعيل، 2010، صفحة 438)

الفرع الثاني: هيئة الوسيط

تعيين وسيط مستقل له وظيفة استباقية مهمة تتمثل في فض النزاعات وضبط العلاقة بين الإدارة المحلية والمنتخبين من جهة والمواطنين والمجتمع المدني من جهة أخرى من خلال العمل على توفير الشروط الضرورية لممارسة المشاركة لاسيما من قبل المنتخبين كتوفير المعلومة، الإنصات والإجابة عن الأسئلة المطروحة في الآجال المعقولة وضمان عدم التأثير على استقلالية وحرية تنظيمات المجتمع المدني المحلي وعلى الرغم من أن القانون المغربي يخول للمجلس الوطني لحقوق الإنسان مهمة الوساطة في مجال حقوق الإنسان فإن هناك فراغ قانوني في المجال المتعلق بالديمقراطية التشاركية المحلية. (حارسي، 2015، الصفحات 34-35)

الفرع الثالث: مشروع المستشار الالكتروني

مشروع يستهدف مساعدة الشباب على استخدام تكنولوجيا المعلومات كوسيط في صناعة القرار الديمقراطي وتحسين مشاركتهم في عملية التنمية المحلية بشكل رقمي من خلال تطوير نظام رقمي إلكتروني للإستشارات الإلكترونية تستخدمه السلطة المحلية في الاستشارة والتعرف على آراء وتوجهات الشباب حيث بإمكان أي شاب أن يدخل إلى الموقع المخصص للمشروع على شبكة الانترنت، ويشارك في الاستشارة الديمقراطية من الموقع وذلك عبر عدة وسائل منها الإدلاء برأيه في مجموعة من القضايا المحلية المطروحة للنقاش، التصويت على أي هذه القضايا ذات الأولوية للشباب وتقديم اقتراحات للمشاكل المطروحة، يتم نشر نتائج الاستشارات في وسائل الإعلام المحلية. (غيطاس، 2006، الصفحات 192-194)

الفرع الرابع: المدافعة الالكترونية

تشير إلى استخدام جمعيات المجتمع المدني تقنيات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات (مواقع التواصل مواقع الانترنت-البريد الالكتروني-المدونات) من أجل المشاركة في جهود التغيير والتأثير على السياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة، بغية تحسين الظروف الاجتماعية للفئات المستضعفة من خلال القيام بمجموعة من الأدوار التشاركية المتمثلة في:

-تجميع انشغالات ومشكلات المواطنين ومهضومي الحقوق من خلال المواقع الالكترونية.

-نشر جوانب المشكلة على مواقع أكثر انتشارا لخلق رأي عام متعاطف وداعم للقضية المطروحة.

-الاتصال بصناع القرار عبرالمواقع الإلكترونية المختلفة لتحديد أبعاد تلك الفئات ومطالبهم.

-تخصيص كل منظمة من منظمات المجتمع المدني لجانب من موقعها إلكتروني لتطبيق المدافعة الإلكترونية لصالح المواطنين. (الصادي، 2016، الصفحات 330-333)

إن تفعيل الدور التنموي للمجتمع المدني في ظل المدافعة الالكترونية يتطلب إحداث تغييرات في القوانين واللوائح المنظمة لعمل المجتمع المدني مما ينعكس على بنائها التنظيمي من حيث تطوير البنية التحتية التكنولوجية للجمعيات وصياغة أنشطتها الدفاعية الإلكترونية. (McNutt, 2000)

الفرع الخامس: تنظيم المواطنين في خلايا جوارية

لإعادة بعث ثقة المواطن بممثليه و دولته، ينبغي تنظيمه في خلايا جوارية واعية بمشاركة نخبة المجتمع من أساتذة جامعيين وعلماء وباحثين في ميادين القانون والعلوم السياسية وعلم الاجتماع ،يعزز دورها بانتخاب سري لممثلين عنها من أجل تكوين هيئة شعبية بلدية، تكون مهمتها الأساسية مراقبة المنتخبون على المستوى المحلي على أن تزود بكل المعطيات والأرقام والمشاريع التنموية ومطابقة مدى تطبيق البرامج والوعود التي تقدم بها المنتخبون أثناء الحملة الانتخابية مع الإنجازات المحققة وكذا لمدى تواصلهم مع المواطنين في لقاءات دورية منتظمة كما ترصد الفساد في المجالس المحلية وفي حالة عقد المنتخب لصفقات مشبوهة يمكن لهذه الهيئة أن تسحب الثقة من ذلك المنتخب وتعويضه بالمترشح الذي كان يليه في الترتيب. (ناجي، تجربة الإنتخابات الجزائرية في نظام التعددية السياسية (1990-2007)، 2008/2007، الصفحات 178-179)

الخاتمة:

خلصت الدراسة إلى أن المشاركة المواطنة هي مسار مستمر قد يتطلب تعديل وإعادة النظر في آلياته من أجل تكييفها مع واقع كل جماعة محلية بحسب واقعها الخاص ومتطلباتها سواء على مستوى نوع الآليات التي سيتم إحداثها من لقاءات عمومية أولجان أومجالس متخصصة أم على مستوى طريقة عملها والنتائج المتحصل عليها بغية خلق ثقافة جديدة عند المواطن تقتنع بالمرافعة من أجل الحقوق اتجاه المجالس المنتخبة محليا من جهة ولضمان نجاح المجتمع المدني ضمن أدواره التي خلق لأجلها من جهة أخرى إذ تعتبر الجمعيات رافعة لترسيخ الممارسات التشاركية وأرضية خصبة لها بالشكل الذي

يتناسب مع المسموح به قانونيا فبين إمكانية المشاركة والقدرة على المشاركة يكمن الفارق وليس المشكل في المشاركة في حد ذاتها بل مع من؟ وكيف؟ فمعالجة إشكالية مساهمة المشاركة المواطنة في تحقيق التنمية المحلية بالعالم العربي لا تقتصر فقط على الزاوية السيوسيو-تسييرية، بل تشمل زاوية العلوم السياسية المحضة من حيث النخب السياسية والهيئات التمثيلية وما يتصل بها من قضايا الشفافية وحقوق الانسان.

وانتهت بعرض بعض التوصيات التي يمكن أن تساهم في تفعيل مقاربة المشاركة المواطنة لتحقيق التنمية المحلية في المغرب وهي:

-التنصيص القانوني على إجراء المبادأة الشعبية من خلال إمكانية تضمُّن العريضة اقتراح قرار وفي حال عدم موافقة المجلس البلدي على تبنيه،يطرح على الاستفتاء المحلي وتكون نتيجته ملزمة للجميع.

-تشجيع ودعم الإذاعات الجمعوية على المستوى المحلي كوسيلة لنشر قيم المواطنة وتفعيل الديمقراطية التشاركية من خلال بناء قدرات الشباب المهمش ومساعدته على التحول إلى فاعل ومشارك في التنمية وكذا تعزيز مهارات التواصل والقيادة لتطوير الوعي بالقضايا المحلية.

-استفادة كل الأعضاء المشاركين في الهيئات التشاركية من التكوين في مواضيع محورية كالتنظيم الإداري المحلي، التخطيط التشاركي وتسيير المشاريع، تنشيط وإدارة الحوار وصياغة المحاضر.

-تدريس الديمقراطية التشاركية في المؤسسات التعليمية والجامعية من الناحية النظرية والتطبيقية.

-تكوين هيئة محلية على مستوى كل بلدية تضم منتخبين ممثلين عن الجمعيات والخلايا الجوارية،ممثلين عن المصالح الإدارية غير الممركزة، تكون مهامها الأساسية تقييم مسار تطبيق المشاركة المواطنة وتقديم اقتراحات لمعالجة الاختلالات التي تشوبها.

-وضع ميثاق محلي للعمل الجمعوي لجمع تنظيمات المجتمع المدني حول هدف موحد لتوضيح العلاقة التي تجمع بين الجمعيات وباقي الفواعل في مجال التنمية المحلية مما يسمح بمأسسة الحوار المدني.

الإحالات والمراجع:

1. إسماعيل محمد أحمد، الديمقراطية المحلية ودور القوى النشطة في الساحات السياسية المختلفة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2010.
2. الزرهوني محمد وآخرون، المجتمع المدني والحكامة الترابية، اشغال الدورة الثانية و العشرين للملتقى الثقافي بمدينة صفرو، الشركة العامة للتجهيز و الطبع، المغرب، 2012.
3. السبتي وسيلة، تمويل التنمية المحلية، مكتبة إيتراك، مصر،2009.
4. السعدي جميلة وآخرون،المشروع الترابي اداة استراتيجية للتنمية المحلية (حالة جماعة اغزران الجبلية)، اشغال الدورة الخامسة لمنتدى التنمية والثقافة لأغزران، منشورات الجماعة القروية لأغزران، المغرب، 2015.
5. السعدي مصطفى، القوانين التنظيمية للجماعات الترابية والمراسيم التطبيقية، مؤسسة كونرادايناور، المغرب، 2017.
6. الصادي هانم وفاء و اخرون، الخدمة الاجتماعية الالكترونية، دار المسيرة للإنتاج و التوزيع و الطباعة، الاردن، 2016.
7. المديرية العامة للجماعات المحلية، الميثاق الجماعي، منشورات مركز الاتصال و النشر، المغرب،2009.
8. المديرية العامة للجماعات المحلية، الديمقراطية التشاركية المحلية (تقديم العرائض للجماعات الترابية كنموذج)، وزارة الداخلية المغرب 2019.
9. المديرية العامة للجماعات المحلية بالتعاون مع هيئة الامم المتحدة للمرأة، دليل مساطر احداث وتفعيل واشتغال وتتبع هيئة المساواة وتكافؤ الفرص و مقاربة النوع بالجماعات، سلسلة دليل المنتخب المغرب، 2017.
10. بنشريف محمد مولاي، الديمقراطية التشاركية بين الاطار النظري و الممارسة الواقعية، مطبعة الراشيد كرافيك، المغرب، 2015.
11. بوركبة مصطفى، المقاربة التشاركية وآليات تقييم مشاريع التنمية المحلية (دليل عملي حول التتبع والتقييم التشاركية لمشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية)، المطبعة السريعة، المغرب، 2016.
12. حارسي عبد الله، تعزيز مشاركة الجمعيات رافعة للحكامة المحلية في المغرب، برنامج تقوية، منتدى بدائل المغرب، 2015.
13. مؤسسة فريدريش ايبرت، دليل المشاركة المواطنة للشباب بسلا: المرتكزات و اليات الترافع، المغرب، 2017.
14. رجب عبد الرحمان ابراهيم وآخرون، تنمية المجتمع المحلي مكتبة وهبة للنشر والتوزيع، مصر،1990.
15. طارق حسن، دستورانية ما بعد انفجارات 2011 (قراءات في تجارب المغرب وتونس ومصر)، المركز العربي للأبحاث و الدراسات، قطر 2016.
16. طري سميحة، دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية (دراسة حالة مؤسسة الاخوة عموري بسكرة)، مكتبة الوفاء القانونية، مصر 2016.
17. غيطاس جمال محمد، الديمقراطية الرقمية، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2006.
18. مجلس المستشارين، آليات الديمقراطية التشاركية بالمغرب، منشورات مركز الدراسات والبحوث في الشؤون البرلمانية، 2019، المغرب.

19. موهوب الطاهر علي، التنشئة الاجتماعية و علاقتها بالمشاركة السياسية، دار العلم والايمان للنشر و التوزيع، مصر، 2010.
20. ناجي عبد النور، تجربة الانتخابات الجزائرية في نظام التعددية السياسية (1990-2007)، منشورات جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر 2008/2007.
21. *Nikkin slocum& Janice Elliott, method participative: un guide pour l'utilisateur, fondation roi Baudouin, Bruxelles,2016.*
22. *La gestion participative , guide à l'attention des collectivitès territoriales, association internationale des maires francophones(AIMF) , aout 2011.*
23. اللجنة الاستشارية للجهوية، الجهوية المتقدمة والجوانب المؤسساتية، الكتاب الثاني: تقارير موضوعاتية، 2013، المغرب.
24. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الحكامة الترابية رافعة للتنمية المنصفة والمستدامة، تقرير و راي اللجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدمة و التنمية القروية والترابية، المغرب، 2019.
25. *PNUD, Encourager la responsabilisation sociale: comment passer des principes à la pratique? , gouvernance démocratique, note d'orientation, oslo, aout 2010.*
26. الحسن محمد عبد الرحمن، "دور السياسات الوطنية في التنمية المحلية بالسودان"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 13،2013.
27. بويركل ياسين، "معيقات الديمقراطية التشاركية بالمغرب على ضوء دستور 2011 والقوانين التنظيمية، مجلة العلوم السياسية والقانون المركز العربي الديمقراطي، المانيا، المجلد 03، العدد 16، جويلية 2019.
28. 3-حداد عبد الرحمان،" الديمقراطية التشاركية في التدبير المالي المحلي"، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 125، 2015.
29. فخور ادريس، "الية مشاركة المواطنين في تحديث المرفق العمومي في ضوء مضامين الدستور الجديد"، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 120، فيفري 2015.
30. ناجي عبد النور، "دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية" مجلة النهضة، جامعة القاهرة، العدد 04، اكتوبر2009.
31. *John G.McNutt, coming perspective in the development of electronic advocacy for social Policy practice journal critical social work, university of Windsor, Canada, vol.1,No.1,2000.*
32. دراجي المكي و دراجي بلخير، المواطنة و الجماعات المحلية، ورقة بحثية في الملتقى الدولي الثالث الموسوم بـ "الجماعات المحلية في الدول المغاربية في ظل التشريعات الجديدة و المنتظرة"، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الوادي، 1-2 ديسمبر 2015.
33. ناجي عبد النور، نحو تفعيل دور الادارة المحلية (الحكم المحلي)الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة، ورقة بحثية في الملتقى الوطني الموسوم ب" التحولات السياسية و اشكالية التنمية في الجزائر: واقع و تحديات"، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الشلف، 16-17 ديسمبر-2008.
34. وزارة الداخلية المغربية، البوابة الوطنية للمشاركة المواطنة، تم التصفح بتاريخ 2021/01/02، متوفر على الرابط التالي: https://www.eparticipation.ma/
35. الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان و المجتمع المدني، دليل المشاركة المواطنة: حق الملتمسات في مجال التشريع، تم التصفح بتاريخ 15/ 2021/01، متوفر على الرابط التالي: https://www.eparticipation.ma/sites/default/files/documents/Motion/guide/Guide_Motion_Ar.pdf

36. بلدية سلا، شباب مدينة سلا بين الواقع و الانتظارات، تم التصفح بتاريخ 2020/12/12، متوفر على الرابط التالي:
https://hazbane.asso-web.com/uploaded/o-o-o-o-u-o-u-u-o-o-u-o-o-u-u-o-u-u-o-u-o-u-o-u-oyu-o-o-o-o-o-o.pdf
37. بوابة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في اقليم وزان، تدابير واليات المواكبة: تواصل القرب، تم التصفح بتاريخ 2020/12/22، متوفر على الرابط التالي:
http://indh-ouezzane.ma/mesures-accompagnement/communication-proximite/
38. رضوان عليات، مشروع المجتمع المدني و الديمقراطية التشاركية، جويلية 2019، تم التصفح بتاريخ 2020/10/13الساعة 22.00،متوفر على الرابط التالي:
https://www.migdev.org/wp-content/uploads/2019/12/M_D__SCDP__BI_ABARAZ_N_03_Version_AR.pdf
39. محمد ادبورجيم، في سابقة هي الاولى من نوعها على الصعيد الوطني: المجلس الاقليمي لزاكورة يصادق بالإجماع على ثلاثة آراء استشارية، جانفي 2020، تم التصفح بتاريخ: 2020/11/30، متوفر على الرابط التالي:
http://alittihad.info/

المشاركة المواطِنة كآلية لتحقيق التنمية المحلية
- دراسة حالة المغرب - ـــــــ